الانمائيّة الحديثة :
أيديولوجيّة جديدة ؟

حسن صعب

اصل المصدر في العربية « نمى ينمي نميا ونماء ونمى ينمو نموا » . ويفيد معنى الزيادة والكثرة والارتفاع والاذكاء والريع والسمنة والفتوة والصعود . وكأن كل هذه المعاني اللغوية ظواهر واطوار النمو كما نحاول فقهها اليوم . والانماء هي صيغة الارادة والتعدي . وهي صيغة يردها اللغويون الى الله ، فيقولون : انماه الله انماء او نماه ونمّاه . والنامي هو عندهم الفتي ، وهو ضد الهرم ؛ والنامية هي الفتية ، ضد الهرمة. وينسب لمعاوية قوله : « لبعت الفانية واشتريت النامية » . وليست اللغة هنا ببعيدة عما نحن بصدده : فالبلاد النامية تمثل فتوة الانسانية ، والانماء هو بعث لحيويتها وتجديد لشبابها .

وقد آثرنا استعمال كلمة « الانمائية » لما فيها من حركة الارادة ، ولدلالتها الاوفى على نزعة فكرية تتخذ مبادىء النمو وقواعده اصولا لها . ودعوناها الحديثة تمييزا لها عن الانمائيات الطبيعية العفوية الارسطوطالية، والانسيكلوبيدية، والداروينية، وان كانت لها علاقتها البعيدة او القريبة بها كلها . « فانمائية » هي ادنى مدلول عربي للكلمة الانكليزية Developmentalism وهي «ism» جديدة تضاف الى لائحة « الاسمات » التي يضج بها العقل الحديث .

وتساعد كلمة « الانمائية » على التمييز بين مفهومي الـ Development والـ Growth في الانكليزية ، او Developpement و Croissance في الفرنسية. ويكاد بعض المفكرين يستعملون الكلمتين استعمالا واحدا . ولكن بعضهم يحرص على التمييز الواضح والمحدد بينهما . والفارق بينهما لدى هؤلاء هو ان Development هو انبثاق حالة عقلية ونفسية واجتماعية تجعل النمو او الـ Growth ممكنا . ويبدو هذا التمييز في قول الاستاذ فرانسوا برو في كتابه « اقتصاد القرن العشرين » : « ان الانماء هو ملتقى تغييرات عقلية واجتماعية في حياة السكان تجعلهم صالحين لان ينمّوا بصورة تراكمية ودائمة انتاجهم الفعلي الشامل » .

ويتبعه في هذا الرأي الاستاذ ب . ل . رينو في كتابه « الاقتصاد المعمم وعتبات النمو » ، ويقول : « اننا نميز غالبا بين النمو البسيط Croissance الذي لا يمس البنيات العقلية والاجتماعية والتكنيكية وبين الانماء Development الذي يفترض تعديل هذه البنيات وتكميلها » .

ثم ان الانمائية اقرب الى التعبير عن شمولية البحث الانمائي والى احتواء كلياته وجزئياته . فالبحث الانمائي ليس — كما يتبادر للذهن لاول وهلة — بحثا اقتصاديا صرفا . واكثر رواد البحث الاقتصادي الحديث كانوا فلاسفة انسانيين اكثر مما كانوا اقتصاديين اختصاصيين بالمعنى الضيق الذي نفهمه اليوم . والانمائية هي الآن اوج هذه النزعة الانسانية لدى المدارس الاقتصادية ، وهي اشد خطرا واشمل نطاقا من ان تترك للاقتصاديين وحدهم . والاقتصاديون هم اول من يقر بهذا . ويصدر هذا الاقرار عن اوجين بلاك ، المدير السابق للبنك الدولي ، في مطلع كتابه « دبلوماسية الانماء الاقتصادي » ، حيث يقول : « ان مواضيع قليلة حظيت بالدرس الذي ناله موضوع الانماء الاقتصادي . فقد عالجته جميع العلوم الاجتماعية ، فتكوّن حوله ادب جديد شامل . ولا تتيسر استساغة هذا الادب الا لفيلسوف اتقن العلوم الاقتصادية ، واحاط بالتاريخ ، وتخرج في الهندسة المدنية ، واعتمد الجغرافيا والانثربولوجيا موضوعين فرعيين لشهادته ، ودرس بعد التخرج موضوع علم النفس الاجتماعي الحديث » .

فاذا عجز الاقتصاديون عن معالجة الانمائية معالجة شاملة ، وهم رواد بحثها ، فغير الاقتصاديين اشد منهم عجزا . ونحن هنا اقرب ما نكون لمفهومنا التقليدي للعلوم الموصلة. فهناك علوم موصلة لدراسة التفسير او دراسة الفقه ، وهناك علوم موصلة لمصطلح الانماء وفقه الانمائية . وبذلك تقدم الانمائية جسرا من الجسور المنشودة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية والانسانية وبين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية . وهو جسر غائي تتطلع اليه هذه العلوم بشغف بعد ان اجتاحها التخصص التجزيئي . وهذا الجسر الغائي هو جسر انساني : فالانسان هو منطلق الانمائية وهدفها . والانمائية تذكير لنا بان محاولة السيطرة على الطبيعة وتنظيم المجتمع ليست غاية في حد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لتمكين الانسان من تحقيق نموه ، اي من بلوغ غاية وجوده .

ولذلك فان درس الانمائية وتطبيقها يجب ان يكونا جهدا تعاونيا لا جهدا فرديا . ويجب ان يشارك مريدو مختلف العلوم في هذا الجهد . فتوسع المشاركة افق نظر كل منهم الى اختصاصه ، وتوقظ وعيه بالوحدة العضوية للمعارف والجهود الانسانية . وما نجتهد في تقديمه هنا ان هو الا ملاحظات اولية وعامة ، الغرض منها تعميق الوعي بهذه الحاجة التعاونية ، ودفع السير في طريق هذه الوجدة .

واولى ملاحظاتنا تتناول السياق الفلسفي والنفسي للانمائية . فالانمائية ليست التقدمية الآلية التي بشّر بها القرن الثامن عشر ، ولكنها تنطوي مع ذلك على نظرة تقدمية وتفاؤلية للانسان . فهي تعلمه ان بوسعه ان يصنع حاضره ومستقبله ايا كان ماضيه .

وهي ليست عقلانية ارسطو او ابن رشد او ديكارت . ولكنها تنطوي على ايمان بقدر عقل الانسان ان يرى المستقبل وان يضع خطة مستقبله وفقا لهذه الرؤيا . وليست العلمية الماركسية او الطبيعية المطلقة . ولكنها تنطوي على الاعتقاد بالعلم طريقا لخلاص الانسان بدون ان تعتبره الطريق الكافي او الوحيد او المطلق . واهم ما في علميتها ، يقينها بامكان قياس التقدم الاجتماعي الكلي بمقاييس علمية موضوعية صحيحة . وبذلك يصبح التقدم خطة ارادية عقلانية مستقبلية بدل ان يكون قدرا غيبيا كما تصورته الاديان ، او قدرا طبيعيا كما تصوره القرن الثامن عشر ، او قدرا تاريخيا كما تصورته الماركسية . ان الانسان الانمائي يصنع قدره اذا تضافرت ارادته وبصيرته ومعرفته على هدايته للخطة المستقبلية الافضل ، واذا تواترت الظروف التي تمكنه من تطبيق هذه الخطة تطبيقا سليما .

السياق التاريخي للانمائية

يمكن ان توضع الانمائية في سياق التطور التاريخي للعلوم الاجتماعية من علوم معيارية الى علوم برهانية . وهي نزعة اخذت بهذه العلوم منذ احلّ بيكون المنهج الاستقرائي محل المنهج الاستدلالي للبحث . فادى تطبيق المنهج الى اكتشافات علمية ثورية في عالم الطبيعة دفعت بعلماء الاجتماعيات الى نشدان نتائج مقابلة في عالمهم باعتماد المنهج نفسه . وكان علم الاقتصاد طليعة التقدم المنهجي في هذا السبيل .

ويمكن ان توضع في سياق الانتقال التاريخي من حضارة لاخرى ، او من طور حضاري لطور آخر ، او من مجتمع تقليدي الى مجتمع عصري . فتصبح دراستها جزءا من الدراسات الحضارية كما بدأها ابن خلدون في القرن الرابع عشر وكما انتهت اليه في فلسفات شبنغلر وطوينبي وسوروكين. او كما خلصت اليه في دراسات الاجتماعيين ، امثال كونت و دوركيم و فبر وتلكت ؛ والانثربولوجيين ، امثال كروبير وغيره . وهذا هو السياق الاوسع للبحث الانمائي ، وهو السياق الذي اعتمده الدكتور محيي الدين صابر في كتابه «التغير الحضاري وتنمية المجتمع» ، وهو الكتاب الوحيد من نوعه في اللغة العربية . ويصبح النمو في هذا السياق ظاهرة حضارية شاملة ، ليس النمو الاقتصادي سوى بادرة واحدة من بوادرها . ويدخل حينئذ في التغير الانمائي تغير في القيم والنظم وفي نسق الحياة ومستوى المعيشة وفي نهج التفكير ونهج الانتاج. ويحدد الدكتور صابر رأيه هذا بقوله: «ان التنمية في كل صورها ، وبالمعنى الفني الذي تستعمل فيه ، ليست الا صورة من صور التغير الحضاري المقصود والمخطط » .

ويمكن ان توضع في سياق التغيير الثوري الذي وقع في العالم الحديث ، والذي ادى الى تطور تقسيمه من عالم مؤمنين وكفار ، وعالم بيض وملونين ، وعالم مستعمِرين ومستعمَرين ، وعالم مستقلين ومستعبدين ، وعالم رأسماليين وعمال — الى عالم متقدمين ومتخلفين .

ونكاد نقول : تعددت التسميات والتقسيم واحد ، لولا الاختلاف الرئيسي القائم بين التقسيمات القديمة والتقسيم الجديد . ومردّ هذا الى ان التقسيمات القديمة تفترض وجود خصائص دائمة وثابتة ترفع قوما على آخرين . واما التقسيم الجديد فانه يفترض ظروفا عارضة قابلة للتغيير ينشأ عنها التخلف ويزول بزوالها . ولذلك ، فان الانمائية هي الى حد بعيد انسانية جديدة . وهي وليدة الانسانية العلمية المنبثقة عن جميع السياقات التي اشرنا اليها . فلدخول المنهج العلمي الاستقرائي في الدراسات الاجتماعية اثره في التحرر من النظرات التمييزية للانسان . والدراسات الحضارية ترجح اكتشاف خصائص كل حضارة على تفضيل احداها على الاخرى . والثورة التحررية الاستقلالية تفترض قابلية الجميع للحكم الذاتي ، اي للتقدم . فالسياق الانمائي هو اذاً كل هذا السياق الثوري للانسان الحديث .

ولا يبعد ريمون ارون عن مفهومنا هذا للسياق التاريخي للانمائية ، ولكنه يحدده تحديدا اشد تخصصا وتركيزا في قوله في بحثه « عهد التقنولوجيا الشاملة » : « ان للنظرية المعاصرة للانماء ثلاثة ينابيع ، لكل منها تفسيره الخاص للعالم وللظاهرة . وهذه الينابيع هي : اولا ، الدراسة الاحصائية الطويلة المدى للنمو الاقتصادي ؛ ثانيا ، التباين بين البلاد الغنية والفقيرة ؛ ثالثا ، المقارنة بين التنظيم الاقتصادي والاجتماعي السوفييتي والغربي » .

يقدم لنا الاقتصادي الاحصائي معيارا جديدا للتقدم والتخلف ، هو ابسط المعايير وان لم يكن بالضرورة اصحها . وهذا المعيار هو متوسط دخل الفرد الناجم عن قسمة مجموع دخل المجتمع على عدد سكانه . فالمجتمع الذي يقع متوسط دخل الفرد فيه دون الاربعمائة دولار متخلف . فاذا ما تجاوزها بدأ المجتمع ان يكون متقدما .

والاقتصاديون انفسهم هم اول من ينتقد بساطة هذا المعيار . فكمية الدخل وحدها لا تكفي معيارا للتقدم او التخلف . فهذه امارات خليج البصرة من اعلى بلدان العالم دخلا ، فهل تكون احسنها تقدما ؟ والقيمة الحقيقية للدخل تختلف باختلاف مستوى الحاجة والطلب واسعار الحاجات . فالقروي اللبناني مثلا قد يعيش باربعمائة ليرة عيشة افضل من عيشة المدني بالف ليرة . والقسمة الحسابية وحدها لا تعني شيئا ، لان الثروة قد تكون مركزة في ايدي اقلية صغيرة تعيش عيش البذخ بينما تعيش الاكثرية الساحقة عيش الكفاف .

ولذلك لا يجوز الاعتداد بمتوسط الدخل الا من حيث دلالته الهادية لا من حيث دلالته المطلقة . ولا بد ان تضاف اعتبارات اخرى للتمييز بين التقدم والتخلف . ولا بد ان تؤخذ بعين الاعتبار العوامل الاقتصادية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي ، كالسكان والرأسمال والاهلية التقنية والمواد الاولية وغيرها . ولكن هذه العوامل تؤخذ اخذا

حركيا ونسبياً . فلنسبة الامية بين السكان القابلة للتغيير اهمية رئيسية ، ولنسبة الوفر التثميري في الرأسمال اهمية تفوق اهمية كميته ، ولنسبة توزيع الدربة التقنية بين الزراعة او الصناعة او الخدمات اهمية حاسمة . والمواد الاولية مرتبطة كل الارتباط بالعوامل الثلاثة التي ذكرناها . فقد انطوت القارة الاميركية لآلاف السنوات على اعظم الموارد الاولية بدون ان يستطيع الانسان استغلالها . وسويسرا هي من افقر بلاد العالم بالمواد الاولية واحسنها تقدما . ولذلك فان المعيار الاقرب للتخلف والتقدم هو نسبة توزيع السكان بين قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات . فكلما ازدادوا في القطاعين الاخيرين، وقلوا في الاول ، اصبح المجتمع اقرب الى التقدم منه الى التخلف . وتصبح عملية الانماء بمعناه الاقتصادي البسيط عملية تحويل النشاط الانساني من ميادين انتاجية اولية زراعية الى ميادين انتاجية مركبة صناعية وتوزيعية . فالبلد الذي تستهلك الزراعة نشاط اكثر ابنائه متخلف النمو ، والبلد الذي تستهلك الصناعة والخدمات اكثرية ابنائه متقدم النمو او سائر في طريق النمو وفقا للوضع الذي يكون فيه .

نظرية انمائية شاملة ؟

وتحمل هذه النظرة بعض الباحثين على اعتبار الانمائية مرادفة للتصنيعية . ويرجح الطابع الصناعي العلمي للاقتصاد الحديث هذا الرأي . فالمجتمع المتصنع هو المجتمع المتقدم ، والمجتمع غير المتصنع هو المجتمع المتخلف . ولكن هذا الرأي يتجاهل غاية التصنيع الاستهلاكية . فالانتاج الصناعي هو وسيلة وليس بغاية ؛ وهو وسيلة لوضع اكثر ما يمكن من السلع تحت تصرف المستهلك لرفع مستوى معيشته وتأمين رفاهيته . ويعطي هذا قطاع توزيع السلع والخدمات الاهمية الاولى . وهذا ما حمل الاستاذ ميسون على ان يقول في تقديمه لكتاب الاستاذ يوسف صايغ عن « الملتزمين او الرواد الاقتصاديين في لبنان » : « ان اولئك الذين يعتبرون الانماء الاقتصادي حركة من القطاع الاولي الزراعي الى القطاع الاهم الصناعي فالى القطاع الاعلى للخدمات ، يمكنهم ان يعتبروا لبنان اكثر بلاد العالم تقدما ، وان يعتبروا انه بلغ فيه حدا لا يمكن تجاوزه » .

ان الخدمات التوزيعية تؤمن لنا حوالي الستين بالمائة من دخلنا الوطني ، وتتقاسم الزراعة والصناعة ما تبقى منه . وقد وثبنا الى هذه النسبة العالية بدون ان ننمي الزراعة والصناعة الانماء الكافي واللازم . والزراعة ما تزال تشغل اكثر من نصف السكان ، بينما لا تشغل في الولايات المتحدة اكثر من ١٥ بالمائة من السكان . فنحن متخلفون في قطاع اقتصادي ومتقدمون في قطاع آخر ؛ ونحن متخلفون في اقليم لبناني ومتقدمون في اقليم آخر ؛ ونحن متخلفون في طائفة لبنانية ومتقدمون في طائفة اخرى .

وحالنا هذا شاهد على صعوبة التوصل لنظرية عامة جامعة مانعة للانماء الاقتصادي. فاذا كانت الاوضاع الاقتصادية متنوعة داخل البلد الواحد الصغير كلبنان ، فكيف يمكن ان تكون في بلاد وقارات مختلفة ؟ ثم ان البحث الانمائي الحديث نشأ وترعرع في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي . والبحث الاقتصادي الماركسي والاشتراكي نشأ في ظل هذا النظام ايضا ، ولم يتجاوز المجتمعات المتقدمة الى المجتمعات المتخلفة الا منذ امد قصير . ولذلك يلاحظ الباحث ، كما اوضح الاستاذ ادمون عصفور في مقدمة كتابه حول الانماء والسياسة المالية في سوريا ، وان من المتعذر تطبيق قسم كبير من ادوات البحث الغربية على « المعضلات الاقتصادية للبلاد المتخلفة » .

ولا يسعنا هنا ان نستعرض مختلف نظريات الانماء الاقتصادي ، ولا ان نتقصى مختلف تعاريف النمو والانماء . ونفضل ان نترك هذا للاقتصاديين ذوي الاختصاص . ولكننا نحرص على التأكيد على المفهوم النوعي والبنيوي للانماء ، وعلى تمييزه عن مفهومه الكمي . فاذا توقفنا عند المفهوم الكمي وحده ، عرّفنا الانماء الاقتصادي مع الاساتذة ماير و بولدوين و وليامز بانه «عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن. واذا كان معدل التنمية اكثر ارتفاعا من معدل نمو السكان الصافي ، ارتفع الدخل الحقيقي الفردي (اي متوسط الدخل الحقيقي) . وتعني كلمة « عملية » هنا تحرك بعض القوى التي تفعل في السياق الطويل وتجسد التبدل الحاصل في متغيرات معينة . ولئن تنوعت تفاصيل هذه العملية باختلاف البيئة والزمن ، فانها تظل ذات سمات اساسية متشابهة ، ويظل حاصلها العام نمو الناتج القومي الذي هو في ذاته تغير طويل المدى ذو مزايا خاصة».

ويعنينا ان نشدد على التحول من التغيير الاقتصادي الكمي الى التغير النوعي . ونعني بذلك دخول الاقتصاد في حالة جديدة واكتسابه لبنية جديدة تمكنه من بلوغ معدل معين من النمو والاحتفاظ به او زيادته، على ان يكون الاحتفاظ بهذا المعدل او زيادته نتيجة لقوة الاقتصاد الذاتية المطردة . ويبدو مثل هذا التأكيد على المفهوم النوعي للانماء في الكتاب الذي جمعه الاستاذان ميليكان وبلاكمر حول الامم الصاعدة . وقد جاء في فصل « التعصير الاقتصادي » تحذير من نشدان الفارق الاساسي بين المجتمعات النامية وغير النامية في « متوسط الدخل الفردي ، او في درجة التصنع او التحول نحو الحواضر ، او في حالة التقنولوجيا ... فكل هذه فوارق هامة . ولكن الفارق الرئيسي المميز للمجتمعات النامية هو ان نمو الدخل المتواصل فيها هو سمة عادية ودورية للاقتصاد ، بينما يتأرجح متوسط الدخل القومي في المجتمعات التقليدية تأرجحا تخبطيا حول قاعدة جامدة. فاذا ما اصبح النمو سمة ذاتية ودورية للاقتصاد ، فان جميع الفوارق الاخرى بين النامي وغير النامي تتبع كنتيجة منطقية » لهذا الفارق الاساسي .

ان هذا التغيير الاساسي هو الغاية الاقتصادية الرئيسية للانماء . ونحن هنا في مجال التصور الهيغيلي لحتمية تحول مقولة الكم الى مقولة نوعية جديدة لدى بلوغها حدا معينا . والماركسيون تلامذة هيغل اليساريون يجزمون بحتمية هذا التحول ، ولكنهم يجزمون ايضا بحتمية ملكية الامة لوسائل الانتاج كخطوة ضرورية نحو هذا التحول . والتجارب الانمائية الغربية تنفي هذه الحتمية . ولكن التحدي الايديولوجي للنظرية الماركسية كان حافزا قويا للبحث الانمائي الغربي . وقد برز في طليعة هذا البحث العالم الانكليزي كولن كلارك ، والعالم الفرنسي جان فورستيه ، والعالم الامريكي روستو . وقد افاد روستو من دراسات من سبقه ، وصاغ نظرية الاطوار الخمسة للنمو الاقتصادي . وهذه الاطوار هي : اولا ، المجتمع التقليدي ؛ ثانيا ، الشروط السابقة للانطلاق ؛ ثالثا ، الانطلاق ؛ رابعا ، الاندفاع نحو النضوج ؛ خامسا ، عصر الاستهلاك الجماهيري العالي . ويسمي روستو الكتاب الذي شرح فيه نظريته « البيان غير الشيوعي » ، ويذكر في مقدمة الكتاب ان دحض افكار ماركس كان اهم حافز له لوضع نظريته .

وقد تعرضت نظرية روستو لانتقادات كثيرة . ولكنها تمثل مع ذلك محاولة هامة من محاولات العقل الغربي لمقاومة سحر النظرية الماركسية وجاذبيتها الخاصة للمحرومين والمتخلفين والمعذبين في الارض ، وهم اكثر من ثلثي الانسانية .

ان النظرية تجعل الانطلاق الهدف الاول للمجتمعات المتخلفة ، فاذا ما بلغته اصبحت كالطائرة التي اقلعت بنجاح وبات بوسعها ان تندفع في طيرانها بقوتها الذاتية . ان لهذا الانطلاق متطلباته الاقتصادية ، وله متطلباته العقلية والنفسية والخلقية والاجتماعية والسياسية . والمتطلبات الاقتصادية اختصاص الباحث الاقتصادي ، ولذلك يفضل ان نلم بالمتطلبات الاخرى الماما يساعدنا على تبين علاقة البحث الاقتصادي الانمائي بالابحاث الاجتماعية الاخرى . ونجعل هذه المتطلبات في المعضلات الانمائية الرئيسية التالية : اولا ، العقلية الانمائية ؛ ثانيا ، الرواد الانمائيون ؛ ثالثا ، التربية الانمائية ؛ رابعا ، التقشف الانمائي .

العقلية الانمائية

ان الانمائية بمفهومها الشامل هي ظاهرة حضارية حديثة . فالتاريخ لا يعرف حضارة نشدت الرفاهية الشخصية الدنيوية لكل فرد من افراد المجتمع كما تنشدها الحضارة الحديثة . ويمكن ان ترد هذه النزعة الى خصائص هذه الحضارة التقنولوجية التوسعية والتواصلية او الى سوقها الاقتصادية التي تستوي فيها مصلحة المنتج والمستهلك من حيث زيادة عدد المستهلكين للسلع المتزايدة . ويمكن ان ترد ايضا للمبادىء الانسانية للفلسفات الاجتماعية الحديثة ، كاللبرالية والنفعية والاشتراكية والماركسية ، او للفلسفة القومية التي اعلنت

تساوي ابناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات .

وكل هذه ظواهر عملية ونظرية نشأت في جو العصر الحديث . والانمائية هي ابنة التقاء هذه الظواهر التقاء تفاعليا او توافقيا . ولذلك فالعقلية الانمائية عقلية حديثة ، وقوامها الايمان الذي لا حد له بقابلية العقل وقدرة العلم على احداث تغييرات معجزة في بيئة الانسان وسلوكه . وما لم تتوفر هذه العقلية ، فان الانمائية تظل غريبة ، وتظل جهدا ببغائيا يمكن ان يتوقف في اي وقت .

فهل تكون هذه العقلية احتكارا للبيئة الغربية التي نشأت اول ما نشأت فيها، او انها قابلة لان تصبح العقلية السائدة في اي مجتمع من المجتمعات السائرة في طريق النمو ؟

ان نشوء دولتين صناعيتين من الطراز الاول في اليابان و روسيا ينفي الاحتكار الغربي لهذه العقلية. واذا اعتبرنا روسيا اقرب الى الغرب منها الى الشرق، اصبح علينا ان نتساءل عن الاسباب التي جعلت اليابان اول مجتمع شرقي يقوض هذا الاحتكار . والاسباب السياسية والاقتصادية لا تكفي وحدها للاجابة على هذا السؤال . ولذلك اتجه البحث نحو خصائص العقلية اليابانية والنفسية اليابانية التي جعلتها اكثر تقبلا للعقلية العلمية الحديثة. ويجر هذا البحث بالضرورة الى استقراء علاقة الدين وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاخلاق بالانماء .

واذا اتخذنا اليابان نموذجا لهذا البحث ، بدا لنا ان الروح الدينية اليابانية ذات لاهوتية وكلامية واهية تجعلها اكثر انفتاحا للافكار الجديدة . فما يعتبره اللاهوتيون او الكلاميون في اديان اخرى بدعة منكرة ، يعتبره اليابانيون ابتكارا لازما . ثم ان تقطب الشعور الديني حول تأليه الامبراطور اكسب الشعب نظامية وجماعية وتعاونية هي من حوافز الانماء الرئيسية . وقد صدّ اليابانيون في وقت مبكر الغزو الاوربي لبلادهم ، ولكنهم لم يفقدوا الشعور الحي بالخطر ، بل ظل هذا الشعور حافزا من حوافز اعتمادهم لاسباب تقدم الاوربيين .

وقد وضع الاستاذ فرنسيس سو دراسة حول العوامل الثقافية التي تؤثر في النمو ، اطرف ما فيها المقارنة بين العقليتين اليابانية والصينية في هذا الصدد . واهم فارق بين الاثنتين في نظر الاستاذ سو ، هو ان الياباني يتطلع من مجتمعه الصغير الى المجتمع الياباني الاكبر الذي يتسنم الميكادو ذروته ، تطلع من يرى المجتمع الكبير امتدادا للصغير ؛ ولذلك يشعر بواجب العمل لنمو الاثنين معا . واما الصيني ، فمجتمعه الاكبر هو مجتمعه الصغير ، وحكام المجتمع الاكبر غرباء عنه ؛ ولذلك لا يهمه ان يشاركهم الجهد في سبيل نموه . فاصبحت الشيوعية ضرورة لاكراهه على بذل هذا الجهد وتعبئته في سبيله .

وقد تعرض لمثل هذا البحث ادوين تيرني بروثرو في كتابه عن تربية الاطفال في

لبنان . فقد لفت نظره ميل الامهات اللبنانيات الى تعهد الشعور بالاعتماد على النفس والاستقلال لدى اطفالهن . وخلص من هذه الملاحظة الى القول التالي : « اذا جاز لنا ان نفسر المجتمع الناجح تفسيرا سيكولوجيا ، فان ما نراه لدى اللبنانيين من روح العمل والنجاح التي ساعدتهم على انماء اقتصادهم انماء سريعا يعود الى تربية الاطفال على الاعتماد على النفس » .

واذا كانت كل هذه الملاحظات تنفي احتكار العقلية الغربية للعبقرية الانمائية ، الا انها تؤكد تنوع الطرق النفسية والتربوية لاكتساب هذه العقلية . والطبيعة التواصلية للحضارة الحديثة هي اكثر ما يبعث على الامل في هذا المجال . فالصينيون مثلا عاشوا آلاف السنين يعتبرون ان الصين وحدها هي العالم ، فظلوا بطيئي النمو الى ان تخلصوا من هذه الانغلاقية ، واتصلوا بالماركسية اتصالا عضويا بالعصر الحديث . ويفرض التواصل الحضاري المتزايد على جميع العقليات التفاعل مع العقلية الحديثة . ويحفز هذا التفاعل تلهف المتخلفين للحاق بالمتقدمين ، سواء من حيث المعرفة او مستوى العيش او القدرة . وكل هذه حوافز نفسية تؤثر في تغيير العقلية ، وان كانت التغييرات الذاتية الاختيارية اعمق واحسن هذه التغييرات . ويعبر الاستاذ محمد سعيد قدري ، مدير مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، عن وعي تام لهذه الحقيقة في تقديمه لكتاب الدكتور صابر الآنف الذكر ، حيث يقول : « ومن الواضح انه لا يمكن ان نتصور تغييرا رشيدا للبيئة الطبيعية يقوم به غير الانسان ، وان الانسان لا يمكن ان يقدم على هذا التغيير ما لم يتغير هو اولا ، تغيرا يتناول تصوراته وعلاقاته وقيمه ، وغاياته ، ومهاراته » . « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم » .

ولا بد ان يكون لهذه العقلية الجديدة روادها . والعالم الاقتصادي الامريكي شمبيتر هو من اكثر المتشددين على الحاجة لهؤلاء الرواد . فالعمل « الاقتصادي الذي يركز النظر عليه هو التجديد والاستنباط الذي يقوم به الرواد الطلائعيون » . وتحليله للتجربة الغربية الانمائية يريه هؤلاء الرواد بين الرواد الاقتصاديين او الملتزمين وحدهم . فهم الذين ادخلوا اساليب ثورية انتاجية في الاقتصاد الغربي دفعت حركة الانماء دفعا قويا ، ولا يمكن ان ينمو اي اقتصاد بدون امثالهم . ويتناول يوسف صايغ نظرية شمبيتر بالدرس والنقد من خلال التجربة الانمائية اللبنانية ، ويخلص من درسه الى ان رواد الانماء ليسوا بالضرورة من اصحاب الاعمال الاقتصادية وحدها : فهناك ايضا رواد سياسيون واجتماعيون وفكريون يجعلون الانمائية قضية عامة ، ويخلقون الجو الملائم لمبادرات الرائد الاقتصادي وتجديداته . ولربما كان الرواد طبقة اقتصادية كما كان الحال في اوربا الغربية في القرنين الثامن والتاسع

عشر ، او طبقة عقائدية كما كان الحال في الاتحاد السوفييتي والصين في القرن العشرين ، ولربما اصبحت الدولة هي الرائدة كما هو الحال اليوم في اكثر البلاد الاسيوية والافريقية .

ونحن نلمس هنا علاقة علم التاريخ وفلسفة الحضارة وعلم السياسة بالدراسة الانمائية . فشمبيتر كغيره من العلماء الغربيين متأثر بتاريخ النمو الاقتصادي في الغرب . ولكنه مصيب في تقدير اهمية الحاجة الى نخبة رائدة قادرة على الخلق والابتكار . وطوينبي يرى وجود مثل هذه النخبة شرطا لقيام الحضارة واستمرارها . وعلماء السياسة يتطرقون من هذا البحث الى درس دور القيادة في التنظيم السياسي وعلاقة هذا التنظيم بالانماء الاقتصادي . فأي هو التنظيم او النظام السياسي الافضل لتحقيق الانماء الاقتصادي المنشود بأسرع ما يمكن من وقت ؟ اننا نكاد نعود هنا لسؤال افلاطون : اي هو نظام الحكم الافضل لتحقيق العدالة ؟

لقد نمت اوربا الغربية في القرن التاسع عشر في ظل نظام ليبرالي هو اقرب الى الارستقراطية منه الى الديمقراطية. وحققت معجزة انمائية بعد الحرب العالمية الثانية في ظل نظام ديمقراطي يتراوح بين الليبرالية والاشتراكية . وحققت اليابان نموها في ظل نظام مزيج من التقاليد الامبراطورية الموروثة والاصول الاوربية المقتبسة. وحقق الاتحاد السوفييتي نموه في ظل ديكتاتورية ماركسية كلية ومطلقة.

وكل هذه النظم ، على اختلافها الشديد ، بلغت باصحابها طور الانطلاق وما بعده . ولذلك فان اختيار نظام دون الآخر هو اختيار ذاتي اكثر مما هو موضوعي ؛ وهو سياسي ثقافي اكثر مما هو اقتصادي ؛ وهو وليد تقاليد المجتمع وقيمه وظروفه وحاجاته اكثر مما هو وليد مستلزماته الانمائية . نقول هذا ونحن على بينة من الفكرة السائدة حتى بين الكتاب الغربيين بان الدكتاتورية هي « القادومية » الانمائية . ويمكن مناقشة هذا الرأي مناقشة انمائية علمية تثبت بطلانه او على الاقل نسبيته . فاهم متطلبات الانماء التنظيمية مشاركة الشعب مشاركة فعالة فيه . والمشاركة الاقناعية خير من المشاركة الاكراهية . وتدخل الحكومة لازم في الحالتين . فالعهد الليبرالي الكلاسيكي قد انتهى ، ولكن تدخل الحكومة واجب في نطاق القانون وبواسطة ادارة فعالة . ويثير هذا علاقة العلوم القانونية والادارية بالابحاث الانمائية . والديمقراطية ذات القيادة السياسية الواعية لمسؤولياتها الانمائية ، والادارة القادرة على وضع وتنفيذ الخطة الانمائية ، هي في نظرنا نظام الحكم الافضل للعمل الانمائي .

التربية الانمائية

وتقرير هذه الحقيقة يثير من المشاكل اكثر مما يحل . فاين يبدأ تدخل الحكومة

الديمقراطية واين ينتهي؟ وما هي اولويات هذا التدخل ؟

اننا نميل لاعطاء التربية مرتبة الصدارة بين اولويات التدخل الحكومي . والحكومة مدعوة ، في نظرنا ، الى تعليم الشعب وتدريبه تدريبا يتفق مع متطلبات وغايات الخطة الانمائية . واذا لم تتوفر هذه التربية ، فالخطة الانمائية مهددة بالتوقف في اي وقت . ان العنصر الانساني هو العنصر الاهم في الخطة الانمائية ، والتربية وحدها كفيلة بان تجعل منه العنصر الواعي والفعال والناجح .

وهذا الرأي يعتنقه الآن اقطاب البحث الاقتصادي الانمائي ، وفي مقدمتهم غولبريث السفير الامريكي السابق في الهند واستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد . وقد جاء في آخر كتاب له عن الانماء الاقتصادي : « ان التربية الشعبية تطلق طاقات الاكثرية لا طاقات الاقلية وحدها . وهي تعبّد السبيل للمعرفة التقنولوجية . والشعب المتعلم لا بد ان يشعر بالحاجة لاقتناء الآلات . ولكن الآلات لا ترى الحاجة لوجود شعب متعلم. ولذلك ، فان التربية الشعبية على الاقل ، يجب ان تعطى في بعض الظروف الاولوية على السدود والمصانع والادوات الاخرى الرئيسية للانماء » .

ويعود الى موضوع التربية في موضع آخر من الكتاب ، فيضيفه الى مستلزمين آخرين للانماء قائلا : « الحكومة الفعالة والتربية والعدالة الاجتماعية » تمثل اهميه بالغة للانماء .

واثارته لموضوع العدالة الاجتماعية بالاضافة لموضوعي الحكومة والتربية تنقلنا لما دعوناه هنا معضلة التقشف الانمائي . وهي معضلة في غاية الدقة والخطورة ، وخطرها على المجتمعات المتخلفة اشد منه على المجتمعات المتقدمة . فهذه المجتمعات تبدأ السير في طريق الانماء في ظرف يرجح فيه الوعي الاجتماعي على الوعي الاقتصادي . ولذلك فهي مطالبة من شعبها بتأمين خدمات اجتماعية لا تسمح بها مواردها المالية ، ولا تساعد على تعزيز طاقتها الانمائية . ويحلل الاستاذ كينيث بولدنغ هذه المعضلة بموضوعية صارمة في كتاب « العدالة الاجتماعية » ، فيقول : « اذا قصدنا العدالة بمعناها الفعلي ، فان الغني وحده قادر عليها . ولا تستقيم العدالة الاجتماعية الا بعد ان يصبح الفقير غنيا . ولا يتعلق هذا الامر بالتوزيع ، ولكنه رهين بالمشاركة في تنظيم وفي انتاجية مجتمع ذي مستوى عالٍ » .

واقل ما يعنيه هذا القول ، التريث في توزيع الخدمات الاجتماعية قبل التقدم في الانماء الاقتصادي ، خشية ان يؤدي التوسع فيها الى هدر المتطلبات الانتاجية . ولم يجد الشيوعيون حرجا في تطبيق ذلك ، فاعطوا الاولوية للانتاج على الاستهلاك في خططهم الانمائية الاولى ، وفرضوا على شعوبهم حزاما قاسيا من التقشف . ويذهب الى مثل هذا الرأي الاقتصادي السويدي غونار مردال ، المعروف بنزعته الانسانية والاشتراكية ،

فيقول : «ان البلد الفقير المتخلف لا يستطيع في الاطوار الاولى من نموه ان يتوسع في التدابير التوزيعية التي تسميها البلدان المتقدمة التأمين الاجتماعي . فعلى البلدان المتخلفة ان تتذكر ان البلدان المتقدمة لم تكن تعرف في اولى اطوار نموها الا القليل من هذه التدابير . ولم تبدأ البلدان المتقدمة هذه السياسة الا بعد ان بلغ متوسط دخل الفرد فيها اعلى مما تأمل البلدان المتخلفة ان تحققه في الامد القريب » . ويعترف مردال بصعوبة الاخذ بهذه النصيحة ، « لان البلدان المتخلفة تحتاج للديمقراطية الفعلية في طور مبكر من نموها لكي تتخلص من العوائق القائمة في وجه الانماء الاقتصادي . ولكن الديمقراطية نفسها تزيد من صعوبة استبقاء الحكومة الاستهلاك في المستوى اللازم للنمو السريع . ولذلك يرجح الاتجاه في اكثر البلدان المتخلفة نحو ديكتاتوريات حركية من النوع الفاشيستي او الشيوعي . فهذه المعضلة السياسية هي المسؤولة عن هذا الاتجاه » .

ان هذه الملاحظات الصارمة تستدعي التفكير الجدي . لان فكرة الانماء الاقتصادي مقترنة في اذهاننا بفكرة العدالة الاجتماعية . والاولى هي عندنا سبيل الاولى . وقوة اقتران الفكرتين قد تقضي باستعجال نتائج قد لا يكون الاقتصاد مهيئا لها . ويأتي الخطر هنا ، اكثر ما يأتي ، من الوعود الايديولوجية او السياسية الخداعة : يوعد الشعب بفردوس فوري ، والواعدون ادرى بان اعداد الفردوس يتطلب وقتا وجهدا اشق مما يتصورون او يصورون . ولذلك تقضي العقلية الانمائية العلمية بمصارحة الشعب بالحقائق والوقائع وتربيته لتقبلها قبولا حسنا . ويعني هذا المزيد من التأكيد على تقديم التربية في الاولويات الانمائية .

ونخلص من البحث الى التساؤل عما اذا كانت الانمائية ايديولوجية جديدة يمكن اعتبارها بديلة للايديولوجيات القائمة الآن . والجواب بالنفي في هذا الطور من نمو الانمائية . فهي في هذا الطور ملتقى ايديولوجي اكثر مما هي ايديولوجية جديدة . ونعني بذلك انها تجمع الدول على اختلاف مذاهبها الايديولوجية وفلسفات حكمها حول اهداف عملية واحدة . فجميع الدول الآن تنشد مستوى ومعدلا من النمو يمكنها من مسايرة التقدم الحديث ومن التطور نحو ما دعاه اوغست كونت المجتمع العلمي . ولذلك تسهم الانمائية بعض الشيء في تخفيف حدة المنازعات الايديولوجية وتعزيز شأن المنافسات الانمائية في مختلف وجوهها العلمية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ونحن هنا تصورنا نمو الانسان تشبها بالله بقدر الطاقة الانسانية . والله عندنا مثال الحق والخير والجمال . ويعني هذا اننا تصورنا نمو الانسان الحقيقي تقدما روحيا ذاتيا في طريق هذه المثل العليا . والثورة العلمية الحديثة بصرتنا بالانمائية التاريخية والانمائية المادية ، فنحن حريصون على استساغة الاثنتين ، وحريصون ايضا على اتخاذهما درجتي صعود في سلم النمو الروحي . وذروة هذا السلم ما تزال غايتنا الاولى والاخيرة .